



مخبر القانون الفصل الثامن بن بوعلي - الشلف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

Pour Affichage

فرقة البحث " الحقوق والحريات"

تنظم المنتدى الوطني الموسوم بـ:

طبيعة النظام السياسي الجزائري وخصائصه في ظل

دستور 2020

يومي: 03 و 04 نوفمبر 2026

الهيئة المشرفة على المنتدى

تحت الرعاية السامية للسيد مدير الجامعة البروفيسور
والسيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

الأستاذ الدكتور عماري براهيم

رئيس المنتدى:

الدكتور: زيان هوارى

رئيس اللجنة العلمية للمنتدى

الدكتور: سرباح خالد

رئيس اللجنة التنظيمية

الدكتور: الشارف بن تالي



أهداف المنتدى:

يهدف هذا المنتدى على تحقيق جملة من الأهداف لنخصها في النقاط الآتية:

➤ ادراك جملة المستجدات الدستورية التي انتظمها دستور

2020 ذات العلاقة بطبيعة النظام السياسي و الدستوري الجزائري

على صعيد المبادئ والقواعد المتبناة أو على صعيد المؤسسات

السياسية والدستورية

➤ الفناء الضوء على القواعد والمبادئ التي تشهد تحقيق انتقال

ديمقراطي وتغيير سياسي جاد في النظام السياسي والدستوري الجزائري

➤ مناقشة مدى فعالية المبادئ والقواعد والمؤسسات والتصورات التي

اشتمل عليها دستور 2020 في تكريس دولة الحقو القانون وتحميد

الديمقراطية الحقيقية والإصلاح السياسي والمؤسستي، والحيولة دون

الانسدادات والأزمات السياسية التي تهدد الدولة والنظام.

إشكالية المنتدى:

➤ جاء دستور 2020 على أنقاض حراك شعبي واسع عبر فيه عن فضه

لكثير من الممارسات التي صاحبت فترة من حياة الدولة الجزائرية.

تنبت السلطة السياسية الجزائرية التي جاءت هذه الأهداف التي نادى

بها الشعب في اصلاح سياسي عميق تجلى في صياغة دستور يكرس

هذا الانتقال ويضمن هذا الإصلاح.

لقد ارتبطت التغييرات الدستورية التي جاء بها دستور 2020 بطبيعة

النظام السياسي وتنظيم السلطات لاسيما تنظيم السلطة التنفيذية

بطريقة جديدة تستجيب لتطلعات الإصلاح وتقلص نسبيا من هيمنتها

المزمنة على ومقاربة تهدف على تحقيق الإصلاح السياسي والانتقال

الديمقراطي، وقطع السبيل على الممارسات السياسية التي يمكن أن تهدد

الاستقرار السياسي، كما استحدثت العديد من المؤسسات الدستورية

والاستشارية ترافق هذا التحول، فألى أي مدى أثرت المستجدات التي

انطوى عليها دستور 2020 على طبيعة النظام السياسي والدستوري،

وما مدى فعاليتها في تحقيق أهداف الإصلاح والتحول الديمقراطي.

محاور المنتدى

- المحور الأول: تنظيم المؤسسات الدستورية في دستور 2020

- المحور الثاني: العلاقة بين السلطات السياسية في ظل دستور 2020

ومدى تحقيق التوازن بينها العلاقة بين السلطات السياسية في ظل دستور

2020 ومدى تحقيق التوازن بينها

- المحور الثالث: التحول إلى الرقابة القضائية على دستورية القوانين

ومدى فعاليتها في تحقيق التحول الديمقراطي وتحقيق الأمن القانوني

المحور الرابع: المؤسسات الاستشارية المستحثة و دورها في تحقيق

التحول الديمقراطي في ظل دستور 2020

➤ مواعيد مهمة:

➤ اخر أجل لإرسال المداخلة كاملة يوم 20

سبتمبر 2026

➤ الرد على المداخلات المقبولة يكون يوم 17 أكتوبر

2026

